الأمم المتحدة

A/60/392

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2005
Arabic
Original: French

الدورة الستون

البندان ٧١ و ٧١ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للمنظمة، وتتشرف بأن توافيه بنص البيان الذي أصدرته الحكومة التوغولية يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في إثر صدور التقرير الختامي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن بعثة تقصي الحقائق المعنية بالتحقيق في أعمال العنف والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي وقعت في توغو قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وأثناء تلك الانتخابات وفي الفترة الموالية لها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة من الأمين العام التفضل بإطلاع الجمعية العامة على بيان الحكومة التوغولية في إطار البندين ٧١ و ٧١ (ب) من جدول الأعمال.

111005 111005 05-53011 (A)
0553011

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة

بيان الحكومة

لقد أحاطت الحكومة التوغولية علما مع الاهتمام بالتقرير الختامي الصادر هذا الاثنين، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن بعثة تقصي الحقائق المعنية بالتحقيق في أعمال العنف والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي وقعت في توغو قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وأثناء تلك الانتخابات وفي الفترة الموالية لها.

وتتوجه الحكومة التوغولية بشكرها إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على هذه المساهمة المهمة في عملية تقصي الحقيقة، رغم أن بعض عناصر التقرير جاءت من حيث الوقائع والتحليل تفتقر إلى الدقة أو تحتمل الجدل أو تنطوي على خطأ. ورغم أن بعثة تقصي الحقائق لم تجر أي تحقيق مستفيض ومتعمق يكفل إثبات حقيقة الادعاءات التي أُنهيت إلى علمها، فإن الحكومة التوغولية ترحب، مع ذلك، بجملة من الأمور من بينها الاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة والتي تؤيد قناعاتها الخاصة.

ويتجلى من هذا التقرير أنه أثناء الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وفي الفترة السابقة لها، لم يقع إبان الفترة الممتدة من وفاة الرئيس غناسينبه إيادِما في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ حتى الاقتراع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وبالرغم من جو التوتر والمعارضة، سوى عدد ضئيل من أعمال العنف والحوادث الطفيفة، ومن بينها الاشتباكات التي وقعت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بين مناضلي التحالف وتجمع الشعب التوغولي.

ويُستنتج أنه لم يُبَلغ عن وقوع أي حادث خطير في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وهو يوم الاقتراع الذي مر في جو من الهدوء والتعبئة على وجه العموم.

وعلاوة على ذلك، فإن استنتاجات التقرير فيما يتعلق بالفترة الموالية للانتخابات (٢٦-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، تثبت على الخصوص الوقائع التالية:

- ”قام مناضلو المعارضة بالكثير من الأعمال التي أدت إلى ردود فعل من جانب قوات الأمن ومناضلي تجمع الشعب التوغولي، سواء كانت ناجمة عن قصد أو عن استفزاز“؛
- فمن جهة، ”شكل الإعلان عن النتائج المؤقتة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بداية لأعمال العنف السياسي والانتهاكات المنهجة الأشد خطورة التي طالت حقوق

الإنسان. ففي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وفي أعقاب صدور النتائج المؤقتة التي أعلنت فيها اللجنة الانتخابية المستقلة عن فوز مرشح تجمع الشعب التوغولي، بدأ مناضلو تحالف المعارضة والمتعاطفون معه في ارتكاب أعمال العنف، ونصب الحواجز، وحفر الخنادق، والقيام بأعمال السلب والنهب التي شملت المنازل والمتاجر في شوارع لومي وداخل البلد، هذا بالإضافة إلى الهجوم على أعضاء تجمع الشعب التوغولي والمتعاطفين معه وكذا على الرعايا الماليين والنيجريين''.

- و''عمد مناضلو التحالف إلى إيذاء رعايا الجاليات الأجنبية المقيمين في توغو، فضلا عن مناضلي تجمع الشعب التوغولي والمتعاطفين معه، وألحقوا أضرارا بممتلكاتهم''.
- ومن جهة أخرى، فإن هذه ''الأعمال التي قام بها تحالف المعارضة قد أدت إلى ردود فعل انتقامية من جانب مناضلي تجمع الشعب التوغولي، وكذا إلى إجراءات ترمي إلى استعادة النظام والأمن'' (لأسباب تخص شأن الدولة)؛
- وخلال أحداث يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ''أسيئت معاملة بعض العسكريين واختُلست منهم أسلحة في بعض أحياء لومي''؛
- ''ووقعت اشتباكات جديدة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، في لومي وفي داخل البلد، مسفرة عن عدد كبير من القتلى والجرحى''.
- وأدت أعمال العنف المذكورة إلى تشريد عدد كبير من الأشخاص، فضلا عن لجوء الكثيرين إلى بنن وغانا؛
- وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ''وقعت الجاليات الأجنبية، ولا سيما الرعايا الماليون والنيجريون، ضحية الاعتداءات وأعمال النهب والتخريب''؛
- ''وكانت التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات الوطنية للتصدي للتهديدات بالعنف والتحذيرات الصادرة عن قادة المعارضة، غير كافية''؛
- و''اتسمت ردود فعل قوات الأمن لدى قيامها بمهامها الأمنية واستعادة النظام، بالشطط بالمقارنة مع المظاهرات والأعمال التي قام بها مناضلو المعارضة''؛

ومن جانب آخر، تؤكد بعثة تقصي الحقائق أنها تلقت شهادات تدل على أن عدد الأشخاص الذين قتلوا يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ شخص؛ عدا أنه ليس هناك أي دليل أو حادث مقنع لتأييد ذلك الرقم. كما أن البعثة لا تميز البتة بين عدد الأشخاص الذين قتلوا على يد هذا الطرف أو ذاك لتحديد المسؤوليات.

وبصرف النظر عن هذه الملاحظات، فإن الحكومة التوغولية ستدرس استنتاجات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتوصياتها، إلى جانب استنتاجات وتوصيات اللجنة الوطنية المستقلة الخاصة المعنية بالتحقيق، بروح الانفتاح والرغبة في تقديم أجوبة تسمح بتجنب ومنع حلقات العنف والقلاقل التي كثيرا ما وسمت إجراء العمليات الانتخابية في توغو، ومعالجة أوجه القصور المحتملة التي أدت إلى بعض الإساءات. وعلى شاكلة ذلك، سوف تراعى تلك الاستنتاجات والتوصيات على الوجه المطلوب في سياق عملية المصالحة الوطنية والجهود المبذولة من أجل تعزيز الديمقراطية ودولة القانون، وهي جهود قد عزمت الحكومة على مواصلتها بروح الانفتاح والحوار وفي مناخ خال من التوتر ومفعم بالهدوء.

إن استنتاجات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتوصياتها تسترعي بشكل جدي اهتمام التوغوليات والتوغوليين، ولا سيما الطبقة السياسية، بالقيم الجمهورية القائمة على الاحترام والمتبادل، واحترام الممتلكات العامة وممتلكات الغير، فضلا عن الضرورة الملحة لمكافحة الإفلات من العقاب وعدم المسؤولية بنبذ اللجوء إلى العنف والتحريض على الكراهية والتعصب القائمين على الاعتبارات العرقية أو المتشبعة بالنزعة الإقليمية أو كراهية الأجانب.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب بشكل خاص، فإن الحكومة التوغولية تذكر بأن ولاية اللجنة الوطنية المستقلة الخاصة المعنية بالتحقيق تشمل إمكانية تقييم الأضرار التي تعرضت لها الدولة وجميع الضحايا الآخرين بهدف اتخاذ التدابير الملائمة.

وختاما، فإن الحكومة التوغولية عازمة على مواصلة الإصلاحات المؤسسية التي تم الشروع فيها فعلا، لا سيما في مجال العدالة واستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الجمهورية من خلال إيجاد الظروف المناسبة لإجراء حوار سياسي مسؤول وفعال تشارك فيه جميع مكونات المجتمع التوغولي.

وحرر بلومي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
الحكومة